الطلاق الإلكتروني وإثباته في ضوء قانون الأحوال الشخصية الأردني

Electronic Divorce and Its Proof in Light of the Jordanian Personal Status Law

أ. "محمد علي " جهاد سارة

باحث دكتوراة

جامعة الموصل، (العراق)

alicullen84@gmail.com

DOI: https://doi.org/10.70411/MJLS.3.2.2025201

تاريخ الاستلام: 08-02-2025 تاريخ المراجعة: 11-02-2025 تاريخ القبول: 16-03-2025

الملخص:

بدأ الطلاق الإلكتروني في العصر الحديث يكتسب طابعًا قانونيًا نتيجة لتزايد استخدام التقنيات الإلكترونية، مما جعل له دورًا مشابهًا للعقود والمعاملات الإلكترونية الأخرى. ويُلاحظ ارتفاع نسبة الطلاق الإلكتروني نظراً لسهولة وسرعة إتمامه. ومع ذلك، فإن الشريعة الإسلامية تعتبر العلاقة الزوجية ميثاقًا غليظًا يجب الحفاظ عليه، وهو ما يستدعي أن يكون الطلاق في إطار ضوابط وشروط دقيقة، وتهدف هذه الدراسة إلى بيان مفهوم الطلاق الإلكتروني، وأشكاله، وصور وقوعه من الناحية القانونية، بالإضافة إلى استعراض الحالات التي لا يُعد فيها الطلاق الإلكتروني ساريًا. وقد خلصت الدراسة إلى أن الطلاق الإلكتروني يُعد طلاقًا مشروعًا بشرط توافر الأركان والشروط اللازمة التي تجعله قانونيًا، وأوصت الدراسة بضرورة الحد من انتشار ظاهرة الطلاق الإلكتروني عبر وضع ضوابط وآليات احترازية، مثل اشتراط تسجيل الطلاق في المحكمة المختصة، وحضور الزوجين أمام القضاء، وتوثيق الطلاق بشكل رسمي.

الكلمات المفتاحية: الطلاق، الطلاق الإلكتروني، الإلكتروني، الزوج، الزوجة.

Abstract:

Electronic divorce has begun to acquire a legal character in the modern era due to the increasing use of electronic technologies, making it play a role similar to other electronic contracts and transactions. The rate of electronic divorce is noted to be high due to its ease and speed of completion. However, Islamic law considers the marital relationship a solemn covenant that must be preserved, which necessitates that divorce be conducted within precise regulations and conditions, This study aims to clarify the concept of electronic divorce, its forms, and the legal aspects of its occurrence, in addition to reviewing the cases in which electronic divorce is not considered valid. The study concluded that electronic divorce is considered legitimate, provided that the necessary elements and conditions for making it legal are met.The study recommended the necessity of limiting the spread of the phenomenon of electronic divorce by establishing regulations and precautionary measures, such as requiring the registration of divorce in the competent court, the presence of both spouses before the judiciary, and the official documentation of the divorce.

Keywords: divorce, electronic divorce, electronic, husband, wife.

المقدمة

مع تطور التكنولوجيا ووسائل الاتصال الحديثة، أصبح العديد من المعاملات تتم إلكترونيًا، ولم يكن الطلاق بمنأى عن ذلك، حيث ظهر ما يُعرف بالطلاق الإلكتروني، وهو الطلاق الذي يقع عبر الرسائل النصية أو البريد الإلكتروني أو التطبيقات الحديثة.

ويُعد الطلاق الإلكتروني من المسائل المستحدثة التي تندرج ضمن الأحوال الشخصية، مما يستدعي بحث كيفية وقوعه وإثباته وفقًا لأحكام القانون الأردني، خاصة في ظل الاعتراف القانوني بالأدلة الإلكترونية في الإثبات.

أهمية الدراسة:

تكتسب هذه الدراسة أهمية قانونية من حيث تسليط الضوء على الطلاق الإلكتروني كمسألة مستحدثة في الأحوال الشخصية، وبيان مدى توافقه مع التشريعات الأردنية. كما تساهم في توضيح آليات إثباته وفقًا لقانون البينات الأردني، وتحديد الضوابط القانونية اللازمة لمنع إساءة استخدامه.

أهداف الدراسة:

1. بيان مفهوم الطلاق الإلكتروني من حيث طبيعته القانونية وأشكاله وفقًا لأحكام الشريعة الإسلامية وقانون الأحوال الشخصية الأردني.
2. تحديد الأحكام القانونية الناظمة للطلاق الإلكتروني ومدى اعتراف القانون الأردني به، خاصة من حيث صحة وقوعه وآليات إثباته.
3. تحليل الأدلة الإلكترونية كوسيلة إثبات وفقًا لقانون البينات الأردني، وبيان شروط قبولها في دعاوى الطلاق.
4. توضيح التحديات القانونية المرتبطة بالطلاق الإلكتروني مثل احتمالية التلاعب أو الإنكار، ومدى إمكانية تنظيمه لضمان عدم التعسف في استخدامه.
5. اقتراح تعديلات تشريعية أو آليات قانونية للحد من المشكلات الناتجة عن الطلاق الإلكتروني، وضمان حقوق الزوجين في إطار القانون.

إشكالية الدراسة:

مع التطور التكنولوجي وظهور وسائل الاتصال الحديثة، أصبح الطلاق الإلكتروني وسيلة سهلة لإنهاء العلاقة الزوجية، رغم أن الزواج يُعد ميثاقًا غليظًا في الشريعة الإسلامية ويتطلب التروي والتفكير قبل إنهائه. إلا أن الطلاق الإلكتروني يتم بسرعة عبر رسالة نصية أو بريد إلكتروني، دون إجراءات

تضمن محاولات الإصلاح بين الزوجين، مما يؤثر على استقرار الأسرة والمجتمع. كما أن إثبات هذا النوع من الطلاق يواجه تحديات قانونية، خاصة فيما يتعلق بحجية السجل الإلكتروني ومدى إمكانية اعتماده كدليل إثبات وفقًا لقانون البينات الأردني.

اسئلة الدراسة:

1. هل نظم المشرع الأردني الطلاق الإلكتروني في قانون الأحوال الشخصية الأردني؟
2. هل يُعتد بالطلاق الذي يتم عبر الرسائل الإلكترونية أو التطبيقات الرقمية؟
3. ما هي طرق إثبات الطلاق الإلكتروني في التشريع الأردني؟
4. ما مدى حجية السجل الإلكتروني كدليل إثبات في قضايا الطلاق؟

منهجية الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي في تعريف الطلاق الإلكتروني وبيان صوره وأشكاله، وذلك من خلال استعراض المفاهيم ذات الصلة وواقع استخدامه في المجتمع. كما تستند إلى المنهج التحليلي في دراسة النصوص القانونية الواردة في قانون الأحوال الشخصية الأردني وقانون البينات، وتحليل مدى إمكانية تطبيقها على حالات الطلاق الإلكتروني.

خطة البحث:

المبحث الأول: ماهية الطلاق الإلكتروني.

المطلب الأول: مفهوم الطلاق الإلكتروني.

المطلب الثاني: صور الطلاق الإلكتروني.

المبحث الثاني: التنظيم القانوني للطلاق الإلكتروني.

المطلب الأول: طرق إثبات الطلاق الإلكتروني.

المطلب الثاني: الموقف القانوني والقضائي من الطلاق الإلكتروني.

المبحث الأول

ماهية الطلاق الإلكتروني

في ظل التطور التكنولوجي السريع الذي يشهده العالم، ظهر العديد من القضايا القانونية الجديدة، ومن أبرزها الطلاق الإلكتروني. هذا النوع من الطلاق يتم من خلال وسائل التواصل الإلكترونية، مما يتيح للأطراف المعنية إتمام إجراءات الطلاق عن بُعد.

ومع انتشار استخدام التطبيقات الرقمية، أصبح من الممكن للزوجين اتخاذ قرارات مثل الطلاق عبر رسائل نصية أو مكالمات هاتفية، ما يثير تساؤلات قانونية حول كيفية إثبات هذا الطلاق وشرعيته في الأنظمة القضائية.

المطلب الأول

مفهوم الطلاق الإلكتروني

قبل التطرق إلى تعريف الطلاق الإلكتروني، كان من الضروري أولاً توضيح مفهوم الطلاق بشكل عام ومعنى مصطلح الإلكتروني. ولذلك، قسم الباحث هذا المطلب إلى ثلاثة فروع: في الفرع الأول تناول تعريف الطلاق، وفي الفرع الثاني تناول تعريف المصطلح الإلكتروني، وفي الفرع الثالث تناول تعريف الطلاق الإلكتروني، وذلك على النحو الآتي:

الفرع الأول

تعريف الطلاق

الطلاق لغة: حل القيد، سواء كان قيدًا حسياً، مثل قيد الناقة، حيث يُقال ناقة طالق بمعنى أنها مرسلة بلا قيد، أو قيدًا معنويًا، مثل قيد النكاح، وهو الارتباط بين الزوجين[1]. كما يدل الطلاق أيضًا على الترك والتخلية، فيقال طلق فلان البلد أي تركها، ويُقال أطلق الأسير بمعنى أنه تم تخليته أو تحريره.[2]

الطلاق اصطلاحًا: رفع القيد الذي يثبته عقد النكاح باستخدام لفظ أو فعل من الزوج، بهدف إنهاء العلاقة الزوجية بينه وبين زوجته، سواء قبل الدخول بها أو بعده، وذلك دون أن يكون الطلاق ناتجًا عن فسخ أو أي إجراء مشابه.[3]

---

[1]. محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، القاموس المحيط، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1980، ص258.

[2]. محمد بن مكرم بن منظور الأنصاري، لسان العرب، دار صادر، لبنان، 2003، ص95.

[3]. شمس الدين محمد الشربيني، مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، دار الكتب العلمية، العراق، 1994، ص368.

وفي قانون الأحوال الشخصية الأردني، يلاحظ أن المشرع لم يضع تعريفًا صريحًا للطلاق في نصوص القانون. وفي الحقيقة، يُعد هذا الخيار صائباً، حيث إن وضع تعريف محدد للطلاق كان سيؤدي إلى حصر الفهم القانوني للطلاق دون الرجوع إلى التعاليم الشرعية وآراء الفقهاء. بالإضافة إلى ذلك، أن عدم وجود تعريف صريح الطلاق يتيح مرونة تطبيق أحكام الطلاق بما يتناسب مع التغيرات الاجتماعية والقانونية التي قد تطرأ مع مرور الوقت. وقد اختار المشرع التفصيل في الأحكام المتعلقة بالطلاق، بدلاً من تقييدها بتعريف واحد. ومن ثم، تم تنظيم موضوع الطلاق بشكل مفصل في العديد من المواد المتفرقة في القانون، مما يضمن تطبيقًا دقيقًا وملائمًا للظروف المختلفة.[1]

الفرع الثاني

تعريف الإلكتروني

الإلكترونية هي كلمة مأخوذة من اللغة الأجنبية (الإنجليزية) وهي جمع إلكترونيات، وهي منسوبة إلى الإلكترون الذي يُعد وحدة أساسية في العلوم الفيزيائية[2]، وتستخدم للإشارة إلى كل ما يتعلق بالأجهزة أو الأنظمة التي تعتمد على الإلكترونيات، مثل الآلات الحاسبة والكمبيوترات وغيرها، التي تعتمد على الإلكترونيات لإجراء العمليات الحسابية أو معالجة البيانات بشكل دقيق وسريع.[3]

الفرع الثالث

تعريف الطلاق الإلكتروني

عرّف أحد الفقهاء[4] الطلاق الالكتروني بأنه: حل رابطة الزواج من خلال لفظ مقصود من الزوج، سواء كان صريحاً أو كنائياً، يتم التعبير عنه عبر وسائل التواصل الإلكترونية الحديثة، مثل الاتصالات الخلوية، الرسائل النصية، برامج المحادثات الفورية، أو البريد الإلكتروني.

---

[1]. قانون الأحوال الشخصية الأردني رقم (15) لسنة 2019، إذ نظم المشرع الأردني فصلًا خاصًا للطلاق ابتداءً من المادة (80) وما بعدها، حيث تناول الطلاق بشكل مفصل من خلال تحديد إجراءاته، وأنواعه، بالإضافة إلى حقوق الزوجة في حالات الطلاق، والآثار القانونية المترتبة عليه.

[2]. أحمد مختار عبدالحميد، معجم اللغة العربية المعاصرة، عالم الكتب، القاهرة، 2008، ص111.

[3]. عايد كمال، تكنولوجيا الإعلام والاتصال وتأثيراتها على قيم المجتمع الجزائري، أطروحة دكتوراه منشورة، جامعة تلمسان، الجزائر، 2017، ص66.

[4]. علي أبو البصل، الطلاق الإلكتروني في الفقه الإسلامي، مقال إلكتروني منشور في الموسوعة القانونية الشاملة بتاريخ 2020، https://www.universal-legal-encyclopedia.com/2020/04/blog-post_35.html?m=1، تاريخ الدخول 2025/2/5، يوم الأربعاء الساعة السابعة مساءً.

ويلاحظ أن هذا التعريف قدم معنى واضحًا للطلاق الإلكتروني، إذ تضمن إرادة الزوج في حل رابطة الزواج باستخدام لفظ مقصود، سواء كان صريحًا أو كنائيًا، وذكر الوسائل الإلكترونية الحديثة مثل المكالمات الهاتفية، والرسائل النصية، وبرامج المحادثات. ومع ذلك، أغفل التعريف إمكانية أن تكون الزوجة هي من توقع الطلاق إذا فوضها الزوج بذلك، مما كان يستدعي إضافة هذه الحالة لتوسيع نطاق التعريف ودقته.[1]

وعرّف آخر[2] الطلاق الإلكتروني على أنه: إنهاء العلاقة الزوجية بين الزوجين باستخدام وسائل الاتصال الحديثة. ولكن هذا التعريف يشوبه نوع من الغموض، حيث إن مصطلح إنهاء العلاقة الزوجية يُعتبر عامًا ويشمل صورًا متعددة لانفصال الزوجين، مثل الخُلع، والفسخ، والتفريق القضائي. بينما الطلاق الإلكتروني يقتصر على إرادة الزوج في حل قيد النكاح، وكان من الأفضل حصر إنهاء العلاقة الزوجية في الطلاق أو التعبير عنه بمصطلحات أكثر تحديدًا ودقة، مثل حل قيد النكاح، أو رفع قيد الزواج، أو حل رابطة الزواج، لتفادي الغموض وتوضيح المفهوم بشكل أدق.

ومن خلال ما سبق، يمكن للباحث أن يُعرِف الطلاق الإلكتروني بأنه حل قيد النكاح بإرادة الزوج عبر وسائل الاتصال الحديثة، أو الزوجة إذا وكلت به أو فوضت، سواء من خلال التلفظ به في مكالمة هاتفية أو فيديو، أو إرساله بصيغة مكتوبة عبر الرسائل الإلكترونية مثل البريد الإلكتروني أو الفاكس أو التلكس أو التطبيقات الذكية.

وعلى هذا النحو، يشمل الطلاق الإلكتروني جميع أشكال الطلاق التي تُرسل أو تُسلم أو تُخزن باستخدام وسائل إلكترونية أو ما يشابهها، بما في ذلك الرسائل الإلكترونية، البريد الإلكتروني، الفاكس، وأية وسيلة تواصل حديثة تتيح للزوج التعبير عن إرادته في الطلاق عن بُعد.

ويتم الطلاق الإلكتروني بشكل مختلف عن الطلاق التقليدي في الدور الذي يؤديه الوسيط الإلكتروني في تنفيذ الطلاق، وما يترتب على ذلك من خصوصية في طريقة وقوعه، حيث يتم عن بُعد

---

[1] في العديد من الأنظمة القانونية والشرعية، يُمكن للزوج أن يُفوض الزوجة في إيقاع الطلاق وهذا ما أشارت إليه المادة (37/أ) من قانون الأحوال الشخصية الأردني رقم (15) لسنة 2019، إذ جاء فيها "إذا اشترطت الزوجة على زوجها شرطاً تتحقق لها به مصلحة غير محظورة شرعاً ولا يمس حق غيرها، كأن تشترط عليه أن لا يخرجها من بلدها، أو أن لا يتزوج عليها، أو أن يسكنها في بلد معين، أو أن لا يمنعها من العمل خارج البيت، أو أن تكون عصمة الطلاق بيدها، كان الشرط صحيحاً، فإن لم يف به الزوج فسخ العقد بطلب الزوجة، ولها مطالبته بسائر حقوقها الزوجية. "

[2] حميد سلطان علي الخالدي، الطلاق الالكتروني، مجلة دراسات قانونية، العدد35، 2013، ص93.

بين الزوجين، ويتجسد الوسيط الإلكتروني في أي برنامج حاسوب أو وسيلة إلكترونية أخرى تُستخدم لتنفيذ أو الاستجابة لإجراء معين، بهدف إنشاء أو إرسال أو استلام رسالة معلومات، دون الحاجة لتدخل شخصي مباشر.[1]

ويختلف الطلاق الإلكتروني عن الطلاق التقليدي في أن الكتابة فيه تتم عبر النقر على لوحة المفاتيح في الهاتف المحمول أو الحاسوب الشخصي، بينما في الطلاق التقليدي، تتم الكتابة يدويًا على ورقة أو باستخدام الطباعة.

وأيضًا، يتباين الطلاق الإلكتروني عن الطلاق التقليدي في طريقة الإثبات؛ فإذا طلق الرجل زوجته إلكترونيًا، فقد ينكر ذلك، مما يستلزم استخدام طرق إثبات حديثة مثل التسجيل الصوتي. أما في الطلاق التقليدي الذي يتم شفهيًا، فيمكن إثباته بالبينة الشخصية أو الإقرار[2]. بالإضافة إلى ذلك، في حالة الطلاق الإلكتروني بالكتابة، لا يمكن استخدام طريقة المضاهاة[3]؛ لأن الرسالة كتبت إلكترونيًا، مما يستدعي استخدام وسائل إثبات حديثة، بينما في الطلاق التقليدي، يمكن إثبات الطلاق باستخدام المضاهاة.[4]

وعلى الرغم من أن الطلاق الإلكتروني قد يكون مفيدًا في بعض الحالات[5]، إلا أنه قد يترتب عليه أضرارًا تصيب الزوجين معًا، مثل التجاحد والنكران. كما قد يدعي أحد الزوجين ثبوت الزوجية بعد وفاة

---

[1]. علي أبو البصل، الطلاق الإلكتروني في الفقه الإسلامي، مرجع سابق، دون صفحة.

[2]. حميد سلطان علي الخالدي، الطلاق الالكتروني، مرجع سابق، ص95، وكذلك علي حسن علي، مباحث في الأحوال الشخصية، دار الكتب والوثائق، بغداد، 2011، ص246.

[3]. المضاهاة هي عملية مقارنة الخط أو التوقيع أو البصمة المنسوبة إلى شخص ما في وثيقة مع الخط أو التوقيع أو البصمة الأصلية الخاصة بذلك الشخص، وذلك بهدف التأكد من صحة الوثيقة. وتتم المضاهاة بواسطة خبير مختص أو أكثر. انظر مصطفى أحمد أبو عمرو، الإثبات في المواد المدنية والتجارية، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2011، ص103.

[4]. حميد سلطان علي الخالدي، الطلاق الالكتروني، مرجع سابق، ص95.

[5]. قد يكون الطلاق الإلكتروني مفيدًا في بعض الحالات مثل تفاقم المشاكل أو التباعد الجغرافي بين الزوجين، حيث يصبح الطلاق حلاً مناسبًا. كما يمكن أن يكون حلاً للظروف الطارئة التي تتطلب سرعة في إنهاء العلاقة، مثل تعرض الزوج للعنف أو التهديد من قبل عائلة الزوجة. بالإضافة إلى ذلك، يسهم الطلاق الإلكتروني في تسهيل الإجراءات وتقليل التكاليف والوقت، خاصة في حال كانت الظروف الصحية أو الشخصية لأحد الزوجين تمنعه من التواجد شخصيًا.

الآخر بهدف الحصول على الإرث. بالإضافة إلى ذلك، قد يؤدي الطلاق الإلكتروني إلى عدم استقرار العلاقة الزوجية، ويصبح وسيلة للهو والعبث، وذريعة للتلاعب التي تهدد استقرار المجتمع وأمنه.[1]

ويرى الباحث أن الطلاق الإلكتروني قد يساهم في تقليص الجهود المبذولة للحفاظ على العلاقة الزوجية، حيث يسهل إنهاء الزواج بسرعة دون إتاحة الفرصة للحوار أو التسوية بين الزوجين، مما قد يعزز من انتشار ثقافة التفكك الأسري بشكل سريع.

كما أن التعسف في استخدام الطلاق الإلكتروني يتعارض مع مفهوم الزواج بوصفه ميثاقًا غليظًا، كما ورد في الآية الكريمة، إذ يمس بقدسية هذا الرابط الشرعي، ويحوّل الطلاق إلى وسيلة لتفكيك العلاقة الزوجية دون مراعاة لمقاصد الشريعة التي تسعى إلى استقرار الأسرة وحمايتها.[2]

المطلب الثاني

صور الطلاق الإلكتروني

مع التطور السريع في التقنيات الإلكترونية، أصبح لها حضورًا واسعًا في مختلف مجالات الحياة، بما في ذلك إنشاء العقود وإنهائها، ولم يكن الطلاق الإلكتروني استثناءً من ذلك. فمن خلال نظرة شاملة لإمكانية وقوع الطلاق إلكترونيًا، يتبين أنه قد يتم عبر الهاتف النقال أو الحاسوب، بل ويمكن أن يحدث عبر أجهزة التلفاز المتصلة بالقنوات الفضائية التفاعلية. كما يُتصور وقوعه من خلال وسائل أخرى مثل الفاكس، التلكس، أو التلغراف[3]. ويقع الطلاق من خلال هذه الوسائل بإحدى صور ثلاث: الكتابة، الصوت، أو الجمع بين الصوت والصورة معاً. وقسّم الباحث هذا المطلب إلى فرعين، استعرض فيهما صور وقوع الطلاق إلكترونيًا.

الفرع الأول

الطلاق الإلكتروني بالكتابة

يقع الطلاق الإلكتروني بالكتابة من خلال استخدام الوسائل الإلكترونية المختلفة، مثل الهاتف النقال، الحاسوب، أو غيرها من الأجهزة الحديثة. ويتم ذلك عندما يرسل الزوج إلى زوجته رسالة نصية عبر أي من هذه الوسائل، يصرّح فيها بلفظ الطلاق، كأن يقول: أنتِ طالق.

---

[1]. علي أبو البصل، الطلاق الإلكتروني في الفقه الإسلامي، مرجع سابق، دون صفحة.

[2]. سورة النساء، الآية رقم (21) قال تعالى : {وَكَيْفَ تَأْخُذُونَهُ وَقَدْ أَفْضَى بَعْضُكُمْ إِلَى بَعْضٍ وَأَخَذْنَ مِنكُم مِّيثَاقاً غَلِيظا}.

[3]. عمر طه خليل السامرائي، الطلاق الإلكتروني في ضوء الفقه الإسلامي وقانون الأحوال الشخصية العراقي، مجلة كلية التراث الجامعة، جامعة التراث، العدد30، 2020، ص122.

وقد اختلف فقهاء الشريعة الإسلامية في حكم الطلاق بالكتابة، حيث تعددت آراؤهم بناءً على اجتهاداتهم الفقهية في فهم النصوص الشرعية وتطبيقها على هذه المسألة. ونظرًا لكون هذه المسائل من الأمور الاجتهادية الظنية، فقد تباينت الأحكام من مذهب إلى آخر، تبعًا لاختلافهم في تفسير دلالة الكتابة على الطلاق وما إذا كانت تستوجب النية الصريحة من الزوج أم لا.[1]

ويلاحظ أن المشرع الأردني قد حسم هذا الأمر بجعل الطلاق بالكتابة طلاقًا كنائياً لا يقع إلا بالنية، إذ نصت المادة (83/ب) من قانون الأحوال الشخصية: لا يقع الطلاق بالكتابة إلا بالنية. وكذلك المادة (84) والتي نصت على أنه: يقع الطلاق بالألفاظ الصريحة دون الحاجة إلى نية، وبالألفاظ الكنائية التي تحتمل معنى الطلاق وغيره بالنية".

وحسنًا فعل المشرع الأردني عندما جعل الطلاق بالكتابة طلاقًا كنائياً؛ لأن الطلاق الكتابي قد يقع في بعض الأحيان نتيجة للاحتمالات أو الوهم أو التزوير. فقد يحدث أن يقصد الزوج إرسال مصطلح آخر إلى زوجته، إلا أن المدقق اللغوي المتاح على هاتفه النقال أو جهازه الإلكتروني قد يُغير معنى الكلمة دون أن ينتبه الزوج لذلك، مما يؤدي إلى إرسال كلمة قد تحمل معنى الطلاق دون قصد منه.

كما أنه من الممكن أن يتعرض حساب الزوج للاختراق من قبل شخص آخر، فيقوم هذا الشخص بإرسال رسالة إلى الزوجة تحتوي على عبارة (أنتِ طالق) دون علم الزوج أو رغبته في ذلك.

وهذا يبرز أهمية التأكد من وجود النية الواضحة والصحيحة عند وقوع الطلاق بالكتابة، لضمان عدم تعرض الحقوق الزوجية للتلاعب أو الخداع في مثل هذه الحالات.

وبالتالي، يُشترط في الطلاق الكتابي في التشريع الأردني أن يكون مصحوبًا بالنية الواضحة لتجنب مثل هذه المشكلات.

---

[1] فعلى سبيل المثال، يرى بعض فقهاء الشافعية أن الطلاق بالكتابة لا يقع إلا إذا تعذر النطق، باعتبار أن الأصل في الطلاق أن يكون باللفظ لمن كان قادرًا عليه. في المقابل، ذهب بعض فقهاء المالكية والحنفية، وكذلك بعض الشافعية، إلى أن الطلاق بالكتابة يأخذ حكم الطلاق الصريح، فيقع بمجرد كتابته دون الحاجة إلى النية، طالما أن الألفاظ المستخدمة تدل على الطلاق بوضوح. للمزيد من الآراء الفقهية انظر أبو محمد علي بن أحمد بن حزم الأندلسي، المحلى بالآثار في الفقه الإسلامي، دار الفكر، لبنان، 1988، ص454 وكذلك محمد العربي القروي، الخلاصة الفقهية على مذهب السادة المالكية، دار الكتب العلمية، لبنان، 1979، ص282، والإمام الغزالي، الوجيز في الفقه الشافعي، مطبعة الآداب والمؤيد، مصر، 1317هـ، ص278، ومنصور بن يونس البهوتي، شرح منتهى الإرادات، عالم الكتب، السعودية، 1993، ص347، ولجنة علماء برئاسة نظام الدين البلخي، الفتاوى الهندية، المكتبة الشاملة، مكتبة الكترونية افتراضية، 1310هـ، ص378.

ومن المتصور أن يقع الطلاق الإلكتروني عبر وسائل إلكترونية أخرى نادرة الاستخدام وأقل انتشارًا في الواقع العملي، مثل جهاز التلكس، وهو جهاز إلكتروني يقوم بإرسال الرسائل إلى جهاز آخر عبر مكتب اتصالات. ويعتمد جهاز التلكس على تحويل الحروف إلى نبضات كهربائية يتم إرسالها عبر خطوط الاتصالات.[1]

وكذلك جهاز الفاكس، الذي يرتبط مع الهاتف النقال، ويُستخدم لنقل الرسائل والمستندات اليدوية أو المطبوعة إلى الطرف الآخر عبر الأقمار الصناعية. ويتيح هذا الجهاز إرسال مستندات مكتوبة بشكل سريع وآمن، مما يجعله وسيلة أخرى يمكن استخدامها لإتمام الطلاق إلكترونيًا، حيث يمكن إرسال رسالة تحتوي على صيغة الطلاق إلى الزوجة أو الطرف الآخر، مع ضمان وصولها بشكل فوري.[2]

وفي حالة وقوع الطلاق كتابيًا، يجب على المحكمة أن تستدعي المُطلِق للحضور شخصيًا والامتثال أمامها للتأكد من رغبته الحقيقية في إنهاء الرابطة الزوجية. ويكون ذلك من خلال تأكيده على مقصده من الطلاق، خاصةً وأنه يُعد طلاقاً كنائياً. ويتعين على القاضي الشرعي أن يتحقق من نية الزوج عند إرسال الرسالة، وكذلك أن يثبت أهلية الزوج وانتفاء الموانع القانونية. كما يجب على القاضي التأكد من أن الرسالة قد وجهت بالفعل إلى الزوجة المعنية دون سواها، لضمان سلامة الإجراءات وحماية حقوق الأطراف. وفي حال كان المُطلِق مسافرًا وتعذر عليه العودة، يجب عليه تسجيل الطلاق في سفارة بلده في دولة الإقامة. وعلى الممثل القانوني في السفارة أن يتحقق من أهليته القانونية وانتفاء الموانع التي قد تحول دون وقوع الطلاق. وعند التأكد من صحة الإجراءات، يتم توثيق الطلاق رسميًا في السفارة لضمان عدم حدوث تزوير أو إنكار له في المستقبل، وحفظًا لحقوق الزوجة وضمان استقرار الوضع القانوني للطرفين.[3]

---

[1]. آمنة محمود شيت خطاب، الطلاق الإلكتروني بين الشريعة والقانون، مجلة العلوم الإسلامية، الجامعة العراقية، العدد9، 2015، ص25.

[2]. عباس العبودي، التعاقد عن طريق وسائل الاتصال الفوري وحجيتها في الإثبات المهني، أطروحة دكتوراه منشورة، جامعة بغداد، العراق، 1994، ص13.

[3]. عمر طه خليل السامرائي، الطلاق الإلكتروني في ضوء الفقه الإسلامي وقانون الأحوال الشخصية العراقي، مرجع سابق، ص123.

الفرع الثاني

الطلاق الإلكتروني بالمكالمات الصوتية أو المرئية

يُعد الطلاق الإلكتروني عبر المكالمات الصوتية أو المرئية من الوسائل الحديثة التي قد يستخدمها الزوج لإعلان الطلاق. وفي هذه الحالة، يتلفظ الزوج بعبارة الطلاق وتُسمع من قبل الزوجة، سواء كانت المكالمة عبر الاتصالات الهاتفية أم عبر الاتصالات المرئية (مثل تطبيقات الصوت والصورة معاً).

والأصل في إيقاع الطلاق عند جمهور الفقهاء هو أن الطلاق يقع لفظًا وأن يكون المُطلِق هو الزوج الفعلي للطرف الآخر[1]، وبالتالي تُعتبر المكالمات الهاتفية وسيلة لإثبات إيقاع الطلاق باللفظ، على افتراض أن المرأة تعلم أن الزوج هو من يكلمها، سواء من خلال تمييز صوته أو رؤية صورته في المكالمات المرئية.

وينبغي أن يُؤخذ بعين الاعتبار عند تحديد وقوع الطلاق الإلكتروني لفظًا، تقنيات الذكاء الاصطناعي التي تتيح تقليد الأصوات أو انتحال الشخصيات أو التلاعب بالصور عبر الكاميرات. هذا قد يؤدي إلى إيهام الزوجة، خاصة إذا كانت غير مدركة أو غير مطلعة على التطورات التقنية الحديثة، مما يتطلب توخي الحذر لضمان صحة إيقاع الطلاق وسلامة الإجراءات القانونية في هذا السياق.

وعليه، يجب على القاضي الشرعي تطبيق الضوابط المتعلقة بالطلاق الإلكتروني على الطلاق اللفظي، وذلك بالتحقق من أن الطلاق قد صدر عن الزوج شخصيًا وليس عن طريق شخص آخر منتحل لشخصيته. كما يتعين عليه التأكد من أهلية الزوج الشرعية، والتحقق من عدم وجود أي مانع قانوني يحول دون وقوع الطلاق. وإذا تعذر حضور الزوج أمام القاضي، يجب عليه أن يوثق الطلاق في سفارة بلده في الدولة التي يقيم فيها، من خلال ممثل قانوني يقوم بتوثيق أقواله وتسجيلها بشكل رسمي لضمان صحة الإجراءات.[2]

---

[1]. أبو الوليد محمد بن احمد القرطبي، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، دار ابن حزم، لبنان، 2014، ص422. وكذلك شمس الدين محمد الشربيني، مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، مرجع سابق، ص369.

[2]. عمر طه خليل السامرائي، الطلاق الإلكتروني في ضوء الفقه الإسلامي وقانون الأحوال الشخصية العراقي، مرجع سابق، ص123.

المبحث الثاني

التنظيم القانوني للطلاق الإلكتروني

مع تطور وسائل الاتصال والتكنولوجيا الحديثة، أصبح الطلاق الإلكتروني ظاهرة تثير العديد من الأسئلة القانونية والشرعية. ويتم الطلاق عبر الإنترنت من خلال المكالمات الهاتفية أو الرسائل النصية أو التطبيقات الرقمية، مما يستدعي دراسة كيفية إثباته في المحاكم الشرعية.

في هذا السياق، تبرز الحاجة إلى فهم حكم الطلاق الإلكتروني في ضوء قانون الأحوال الشخصية الأردني، وتحديد مدى توافقه مع الشريعة الإسلامية وأثره على حقوق الأطراف المعنية.

وقسَّم الباحث هذا المبحث إلى مطلبين، حيث تناول في المطلب الأول طرق إثبات الطلاق الإلكتروني، موضحًا الوسائل المتبعة لإتمام الطلاق وكيفية التحقق منها قانونيًا. أما المطلب الثاني، فقد خصصه للحديث عن الموقف القانوني والقضائي من الطلاق الإلكتروني، وفقًا لقانون الأحوال الشخصية الأردني، وذلك على النحو الآتي :

المطلب الأول

طرق إثبات الطلاق الإلكتروني

تُعدُّ مسألة إثبات الطلاق الإلكتروني من القضايا الحديثة التي تواكب التطور التكنولوجي في وسائل الاتصال والتواصل. ومع انتشار استخدام الوسائل الإلكترونية في الحياة اليومية، أصبح من الممكن أن يتم الطلاق عن طريق الرسائل النصية أو البريد الإلكتروني أو غيرها من الوسائل الإلكترونية، مما يطرح تحديات جديدة في كيفية إثبات وقوع الطلاق وتوثيقه بشكل قانوني.

وتناول الباحث طرق إثبات الطلاق الإلكتروني على النحوالآتي :

الفرع الأول: الإقرار

الإقرار في اللغة يعني الإذعان للحق والاعتراف به. ويُقال أقر بالحق بمعنى اعترف به[1]، كما قيل إنه إثبات الشيء سواء باللسان أو بالقلب أو بهما معاً[2]. ومن الناحية الاصطلاحية، يُعرف الإقرار بأنه اعتراف صريح من الشخص بواقعة تحمل آثاراً قانونية عليه، مع نية الشخص بأن يعد هذا الاعتراف ثابتاً

[1]. محمد مرتضى الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، مطبعة الكويت، الكويت، 2006، ص395.

[2]. أحمد بن محمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحفة المحتاج في شرح المنهاج، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، 2006، ص355، وكذلك عبد الرحمن بن محمد بن سليمان، مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر، دار إحياء التراث العربي، لبنان، 2016، ص372.

في حقه.[1] وقد عرف المشرع الأردني الإقرار بأنه اخبار الإنسان عن حق عليه لآخر.[2] ويلاحظ من ذلك أن الإقرار يكون قضائيًا عندما يعترف الخصم أمام المحكمة بحق عليه للآخر، بينما يكون الإقرار غير قضائي إذا تم الاعتراف خارج أسوار المحكمة، سواء شفهياً أو كتابياً.[3]

وما يهمنا في نطاق البحث هو الإقرار القضائي، وهو التصريح الذي يدلي به الشخص على نفسه بإقراره بأمر يترتب عليه أثر قانوني ضده. ولكي يكون للإقرار حجية قانونية، يجب أن تتوافر فيه الشروط التي نصت عليها المادتان (47) و(48) من قانون البينات الأردني، وهي:

1. تمتع المقر بالعقل والبلوغ: يشترط أن يكون المقر عاقلاً وبالغاً، أي متمتعاً بأهلية قانونية كاملة تجعله مدركاً لأثر إقراره، وقادراً على تحمل المسؤولية القانونية الناشئة عنه. كما يجب أن يكون المقر قد بلغ السن القانوني المحدد، إذ إن إقرار الصغير لا يُعد ملزمًا لعدم توافر شرط البلوغ. ويشترط أن يكون المقر متمتعاً بهذه الأهلية حتى لحظة إقراره، فلا يُعتد بالإقرار الصادر عن شخص فاقد للعقل أو غير بالغ قانوناً.
2. أن لا يكون ظاهر الحال مكذبًا له: يجب أن يكون الإقرار متوافقاً مع الواقع القائم، بحيث لا يتناقض مع الظروف المحيطة به أو يكذبه ظاهر الحال، وذلك لضمان مصداقيته وإمكانية اعتماده كدليل قانوني موثوق أمام القضاء.
3. وإلى جانب هذه الشروط، اشترط بعض فقهاء الشريعة الإسلامية[4]شروطًا إضافية لصحة الإقرار، وهي:
4. أن يكون الإقرار صريحًا أو دالًا على إرادة المقر: فيجب أن يكون الإقرار واضحاً ومعبراً عن إرادة المقر، سواء كان ذلك بلفظ صريح أو بدلالة واضحة تفيد الإقرار بما لا يدع مجالاً للشك أو التأويل.

---

[1] إبراهيم بن محمد بن عبد الله، المبدع في شرح المقنع، دار الكتب العلمية، لبنان، 1997، ص294.

[2] المادة (44) من قانون البينات الأردني رقم (30) لسنة 1952 وتعديلاته.

[3] المادة (46) من قانون البينات الأردنيرقم (30) لسنة 1952 وتعديلاته، إذ عرفت الإقرار غير القضائي بأنه: "هو الذي يقع في غير مجلس الحكم أو يقع في مجلس الحكم في غير الدعوى التي أقيمت بالواقعة المقر بها..

[4] أبو عمر يوسف بن عبد الله النمري، الكافي في فقه أهل المدينة المالكي، دار الكتب العلمية، العراق، 1998، ص886، وكذلك أحمد بن غنيم النفراوي، الفواكه الدواني على شرح رسالة ابن أبي زيد القيرواني، مطبعة مصطفى بابا الحلبي، القاهرة، 1955، ص246، وكذلك محمد بن صالح العثيمين، شرح الممتع على زاد المستنقع، دار ابن الجوزي، الرياض، 2008، ص485.

5. أن يكون المقر له ممن يثبت له الحق: أي أن يكون شخصاً ذا صفة ومصلحة قانونية تخوّله الاستفادة من الإقرار، بحيث يكون مستحقاً للحق الذي أُقِرَّ به لصالحه.

الخلاصة التي يمكن للباحث التوصل إليها هي أن مجرد قيام الزوج بإبلاغ المحكمة الشرعية بوقوع الطلاق، مع تحديد وسيلة الاتصال التي استخدمها، واليوم والساعة والمكان الذي تم فيه الطلاق، مع تأكيده على تمتعه بالأهلية القانونية الكاملة وعزمه الصريح على الطلاق في تلك اللحظة، يُعد إقرارًا صحيحًا ومُعتدًا به قانونيًا لإثبات الطلاق الإلكتروني.

الفرع الثاني

الشهادة

الشهادة في اللغة تعني الإخبار بما شوهد أو عُلم[1]. أما في الاصطلاح، فهي الإخبار بحق للغير على آخر[2]. وتُعد الشهادة من الأدلة الشفوية، حيث تُقدم أمام القاضي في مجلس القضاء. ويقع على عاتق القاضي ضمان تمتع الشاهد بالحرية الكاملة في الإدلاء بمعلوماته، شريطة أن يكون إدراكه لها قد تم بإحدى حواسه المعينة. كما يلتزم الشاهد بالإدلاء بشهادته بدقة وأمانة، دون زيادة أو نقصان، لما لها من دور حاسم في حسم النزاع القضائي، إذ قد تكون الدليل الوحيد المتاح للفصل في القضية. وبعد سماع الشهادة، يتم توثيقها رسمياً ضمن إجراءات المحاكمة[3]. ومن خلال ما سبق، يتضح أن للشهادة عدة خصائص، هي:

1. وجوب الإدلاء بها أمام القضاء، فلا تُعتمد الشهادة ما لم تُقدم في مجلس القضاء المختص.
2. صدورها عن شخص أجنبي عن الخصومة، حيث يجب أن يكون الشاهد محايدًا وليس له مصلحة مباشرة في النزاع.
3. عدم قطعية حجية الشهادة، إذ يمكن دحض ما يثبت بها من وقائع من خلال شهادة أخرى.
4. سريان حجية الشهادة على جميع الخصوم، بحيث يكون ما يدلي به الشاهد ملزماً لأطراف الدعوى كافة، ما لم يَثبت العكس.

---

[1]. أحمد بن فارس القزويني، مجمل اللغة لابن فارس، مؤسسة الرسالة، لبنان، 1986، ص15.

[2]. علي حيدر خواجة أمين أفندي، درر الحكام في شرح مجلة الأحكام، دار الجيل، لبنان، 1991، ص5.

[3]. أنيس منصور المنصور، شرح قانون البينات الأردني وفقاً لآخر التعديلات، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص177.

وعلى الرغم من أن المشرع الأردني لم يشترط شكلًا معينًا للشهادة، إلا أن التطبيقات القضائية في المحاكم الأردنية استقرت على بعض الشروط الإجرائية التي يجب توافرها عند الإدلاء بالشهادة. ومن بين هذه الشروط أن يؤدي الشاهد اليمين القانونية قبل الإدلاء بشهادته، وذلك وفقاً للصيغة التي أوجبها المشرع الأردني، ضماناً لصدق الشهادة وتعزيزاً لمصداقيتها أمام القضاء[1]. ويجب لصحة الشهادة أن تكون شفوية، حيث لا يُعتد بالشهادة المكتوبة إلا في الحالات التي يتعذر فيها الإدلاء بها شفاهة، مثل الحالات التي يصعب فيها التعبير عن الواقعة بالكلام أو استظهارها بالقول. كما يُستثنى من ذلك الشاهد الذي يعاني من إعاقة أو مرض يمنعه من التحدث، حيث يُسمح له بالإدلاء بشهادته بطريقة تتناسب مع حالته، كاستخدام الكتابة أو لغة الإشارة وفقًا لما يقره القانون.[2]

وبالرجوع إلى قانون البينات الأردني والقانون المدني الأردني، يتبين أن الشهادة تتنوع وتختلف حسب درجتها ونوع العلم بها. فمنها الشهادة الأصلية، وهي التي يدلي بها الشاهد أمام المحكمة بناءً على ما أدركه بحواسه مباشرة، دون الاعتماد على الغير، وتُعد هذه الشهادة من أقوى الأدلة المُعتبرة قانوناً.[3] كما توجد الشهادة الثانوية وشهادة التسامع، إلا أنهما خارج نطاق هذه الدراسة.[4]

ولا شك أن الشاهد في واقعة الطلاق الإلكتروني يجب أن تتوافر فيه الشروط العامة المطلوبة في الشهادة بشكل عام، والتي تشمل أن يكون كامل الأهلية، مع جواز سماع أقوال الصبي على سبيل

---

[1]. المادة (1/81) من قانون أصول المحاكمات المدنية الأردني رقم (24) لسنة 1988 وتعديلاته والتي نصت: يحلف الشاهد قبل الإدلاء بشهادته اليمين التالي "أقسم بالله العظيم أن أقول الحق ولا شيء غير الحق".

[2]. المادة (32) من قانون البينات الأردني رقم (30) لسنة 1952 وتعديلاته والتي نصت على "تسمع المحكمة شهادة كل انسان....."، فالأصل أن تكون الشهادة مسموعة من خلال النطق والشفاهة.

[3]. عباس العبودي، شرح قانون البينات، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2005، ص145.

[4]. الشهادة الثانوية هي الشهادة غير المباشرة، حيث ينقل الشاهد ما سمعه من الغير وليس ما أدركه بحواسه الشخصية. أما شهادة التسامع، فهي الشهادة التي تستند إلى ما يتناقله الناس ويتداولونه، أي أنها مبنية على الرأي الشائع. وقد نص المشرع الأردني في المادة (39) من قانون البينات على عدم قبول الشهادة السماعية إلا في حالات استثنائية محددة، وهي الوفاة، والنسب، والوقف الصحيح الموقوف لجهة خيرية منذ فترة طويلة. أما شهادة التسامع، فتخضع للسلطة التقديرية للقاضي، وغالبًا لا يُعتمد عليها إلا في نطاق محدود نظرًا لضعف حجيتها.

الاستدلال فقط[1]. كما يشترط أن يكون الشاهد مسلماً[2]، وحَسَن السُمعة، محمود السيرة[3]، وغير ممنوع من أداء الشهادة قانونًا[4]. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن تنصب شهادته على واقعة قانونية متنازع عليها، وأن تكون شهادته خالية من أي مصلحة شخصية قد تؤثر على مصداقيتها.[5]

الخلاصة التي يمكن للباحث التوصل إليها هي أنه بمجرد أن يشهد عدلان من الرجال، أو رجل وامرأتان، أمام المحكمة الشرعية على وقوع الطلاق الإلكتروني، سواء كان ذلك من خلال استماعهم مباشرة للزوج وهو يُطلق زوجته عبر الهاتف، أو من خلال إقراره أمامهم بأنه طلقها وأرسل لها رسالة نصية، فإن الطلاق يُعد واقعاً شرعاً، طالما توافرت الشروط القانونية والإجرائية المطلوبة للإثبات.[6]

الفرع الثالث

السجل الإلكتروني والتوقيع الإلكتروني

من أدلة الإثبات المعتمدة في القانون الأدلة الكتابية، والتي تشمل المستندات الخطية والإلكترونية. وقد نص قانون البينات الأردني على أن "رسائل الفاكس والتلكس والبريد الإلكتروني وما شابهها من وسائل الاتصال الحديثة، تكون لها قوة السندات العادية في الإثبات..."[7]، ويُستفاد من هذا النص أن المشرع الأردني أقرَّ بحجية السجل الإلكتروني كدليل إثبات، لكنه وضع شروطاً معينة يجب توافرها لاعتماده.

---

[1]. المادة (32) من قانون البينات الأردني رقم (30) لسنة 1952 وتعديلاته والتي نصت على أن "تسمع المحكمة شهادة كل إنسان ما لم يكن مجنوناً أو صبياً لا يفهم معنى اليمين ولها أن تسمع أقوال الصبي الذي لا يفهم معنى اليمين على سبيل الاستدلال فقط".

[2]. لا يوجد نص قانوني صريح يوجب أن يكون الشاهد مسلماً، إلا أن الشهادة في النظام القانوني تتطلب أن يؤدي الشاهد اليمين القانونية، وهو ما يستلزم ضمنياً أن يكون الشاهد قد اعتنق الإسلام.

[3]. المادة (33) من قانون البينات الأردني رقم (30) لسنة 1952 وتعديلاته والتي نصت على "تقدر المحكمة قيمة شهادة الشهود من حيث عدالتهم وسلوكهم وتصرفهم وغير ذلك من ظروف القضية دون حاجة الى التزكية".

[4]. أنظر نص المواد (35) و (36) و (37) و (38) من قانون البينات الأردني رقم (30) لسنة 1952 وتعديلاته.

[5]. المادة (80) من القانون المدني الأردني رقم (43) لسنة 1976 وتعديلاته، والتي نصت على "كل شهادة تضمنت جر مغنم للشاهد أو دفع مغرم عنه ترد".

[6]. طه نادي درويش حسين، الطلاق الإلكتروني أحكامه والآثار المترتبة عليه، مرجع سابق، ص612.

[7]. المادة (3/13) من قانون البينات الأردني رقم (30) لسنة 1952 وتعديلاته.

وعند الرجوع إلى قانون المعاملات الإلكترونية الأردني يلاحظ أن المشرع الأردني عرَّف السجل الإلكتروني بأنه "رسالة المعلومات التي تحتوي على قيد أو عقد أو أي مستند أو وثيقة من نوع آخر يتم إنشاء أي منها أو تخزينها أو استخدامها أو نسخها أو إرسالها أو تبليغها أو تسلمها باستخدام الوسيط الإلكتروني"[1]. ويشترط ليكون السجل الإلكتروني له حجة في الإثبات أن يتم حفظه بالشكل الذي تم به إنشاؤه أو إرساله أو تسلمه وبشكل يضمن عدم إجراء أي تغيير أو تعديل على محتواه، أي عدم قابلية المحرر الإلكتروني للتعديل والتغيير، ويهدف هذا الشرط إلى إضفاء عنصر الثقة والأمان على المحرر الإلكتروني حتى يمكن الاعتماد عليه ومنحه الحجة الشرعية والقضائية، كما يشترط القدرة على الاحتفاظ بالمعلومات؛ لإمكان الرجوع إليها عند الحاجة، بالإضافة إلى شرط التمكن من التعرف على المنشئ والمَرسل إليه وتاريخ ووقت إنشائه أو إرساله أو تسلمه، فإذا استوفى السجل الإلكتروني بمحتواه الشروط السابقة أصبح حجة كالدليل الكتابي الذي يتمتع بالحجية في الإثبات.[2]

ويُعد السجل الإلكتروني منتجاً للآثار القانونية الخاصة بأي سجل منظم خطيا أو كتابيا في حال توافرت إمكانية الاطلاع على معلومات السجل الإلكتروني، وإمكانية تخزين السجل الإلكتروني والرجوع إليه في أي وقت بالإضافة إلى إمكانية طباعة السجل الإلكتروني.

أما فيما يخص التوقيع الإلكتروني فقد عرفه المشرع الأردني بأنه "البيانات التي تتخذ شكل حروف أو أرقام أو رموز أو إشارات أو غيرها وتكون مدرجة بشكل إلكتروني أو أي وسيلة أخرى مماثلة في السجل الإلكتروني أو تكون مضافة عليه أو مرتبطة به بهدف تحديد صاحب هوية التوقيع وانفراده باستخدامه وتمييزه عن غيره"[3]. وللتوقيع الإلكتروني عدة صور، منها التوقيع عبر بصمة الوجه، بصمة العين، بصمة الصوت، البصمة الشخصية أو الرقمية، وكذلك التوقيع باستخدام الرموز السرية. وتُعد هذه الوسائل الحديثة أدوات تقنية تهدف إلى تعزيز موثوقية التوقيع الإلكتروني وضمان هوية الموقع وسلامة البيانات.[4]

وفيما يخص حجية السجل الإلكتروني فقد عالجت المادة (17) من قانون المعاملات الإلكترونية ذلك إذ جاء فيها:

---

[1]. المادة (2) من قانون المعاملات الإلكترونية الأردني رقم (15) لسنة 2015م وتعديلاته.

[2]. انظر المواد (6) و(7) و(17) من قانون المعاملات الإلكترونية الأردني رقم (15) لسنة 2015م وتعديلاته.

[3]. المادة (2) من قانون المعاملات الإلكترونية الأردني رقم (15) لسنة 2015م وتعديلاته.

[4]. عبدالفتاح بيومي حجازي، إثبات المعلومات الإلكترونية عبر الإنترنت، دار الفكر الجامعي، مصر، 2009، ص34.

1. يكون للسجل الإلكتروني المرتبط بتوقيع إلكتروني محميّ[1]، الحجية ذاتها المقررة للسند العادي ويجوز لأطراف المعاملة الإلكترونية الاحتجاج به.
2. يكون للسجل الإلكتروني المرتبط بتوقيع الكتروني موثق[2]، الحجية ذاتها المقررة للسند العادي ويجوز لأطراف المعاملة الإلكترونية والغير الاحتجاج به.
3. في غير الحالات المنصوص عليها في الفقرتين (أ) و (ب) من هذه المادة يكون للسجل الإلكتروني الذي يحمل توقيعاً إلكترونياً الحجية ذاتها المقررة للسند العادي في مواجهة أطراف المعاملة الإلكترونية، وفي حال الإنكار يقع عبء الإثبات على من يحتج بالسجل الإلكتروني.
4. يكون للسجل الإلكتروني غير المرتبط بتوقيع إلكتروني حجية الأوراق غير الموقعة في الإثبات.

أما من حيث حجية السجل الإلكتروني كدليل إثبات، فإن قانون البينات الأردني يَعُد البريد الإلكتروني أو الرسائل الإلكترونية دليلًا كتابياً له قوة السند العادي، بشرط التحقق من صحة صدوره عن الزوج، سواء عبر البريد الإلكتروني المسجل باسمه أو رقم هاتفه المستخدم في المراسلة، وأن يكون موقعاً توقعيًا إلكترونياً معتمداً، مما يمنحه حجية قوية في الإثبات، ويجعله في حكم السندات العادية.

أما إذا أرسل الزوج رسالة نصية عبر تطبيق واتساب أو بريداً إلكترونياً دون توقيع إلكتروني معتمد، فإن هذه الرسالة تكون ذات حجية أقل في الإثبات، وتُعامل معاملة الأوراق غير الموقعة، مما يجعلها قابلة للطعن ويستلزم إثبات صحتها بوسائل أخرى أمام المحكمة.

وفي جميع الأحوال، قد يَطلُب القاضي إثباتاً إضافياً، مثل إقرار الزوج بصحة الرسالة أو الاستعانة بخبير تقني للتحقق من صحة السجل الإلكتروني. وإذا ثبتت صحة الرسالة وتأكد القاضي من قصد الزوج بها الطلاق، فإنه يحكم بوقوع الطلاق رسمياً.

---

[1]. نصت المادة (15) من قانون المعاملات الإلكترونية الأردني على أنه "يعتبر التوقيع الإلكتروني محمياً إذا توافرت فيه الشروط الآتية مجتمعة: إذا انفرد به صاحب التوقيع لتمييزه عن غيره، إذا كان يحدد هوية صاحب التوقيع، إذا كان المفتاح الخاص خاضعاً لسيطرة صاحب التوقيع وقت إجراء التوقيع".

[2]. نصت المادة (16) من قانون المعاملات الإلكترونية الأردني على أنه يعتبر التوقيع الإلكتروني موثقاً إذا تحققت فيه جميع الشروط المذكورة في المادة (15) وكان مرتبطاً بشهادة توثيق إلكتروني وقت إنشاء التوقيع الإلكتروني...".

الفرع الرابع

اليمين الحاسمة

بحثنا سابقاً أن الادعاء بوقوع الطلاق عبر رسالة إلكترونية لا يثبت إلا بإقرار المدعى عليه. فإذا لم يُقر الزوج بذلك، سواء بامتناعه عن الإقرار أو بغيابه، تُلزم المحكمة المدعي بإحضار شهود مجلس الطلاق. وفي حال تعذّر إحضارهم أو إذا كان الطلاق قد وقع دون شهود، يتم اللجوء إلى اليمين الحاسمة، باعتبار أن المدعي أصبح عاجزًا عن تقديم دليل آخر، فلا يكون أمامه سوى تحليف المدعى عليه اليمين لإثبات الواقعة.

وأصل ذلك الحديث النبوي الشريف عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: لَوْ يُعْطَى الناسُ بِدَعْوَاهُمْ لادَّعَى رِجَالٌ أَمْوَالَ قومٍ ودِماءَهُمْ ولَكِنَّ البَيِّنَةَ على المُدَّعِي، واليَمِينَ على مَنْ أَنْكَرَ[1]. وقد أقرَّ المشرع الأردني هذه القاعدة الشرعية في القانون المدني، حيث نصت المادة (77) على أن: "البينة على من ادعى واليمين على من أنكر". كما أكدت المادة (78) هذا المبدأ بقولها: "البينة لإثبات خلاف الظاهر واليمين لإبقاء الأصل". ويعني ذلك أن عبء الإثبات يقع على المدعي، فإذا عجز عن تقديم الدليل الكافي، كان للمدعى عليه أن يحسم النزاع بأداء اليمين، تأكيدًا لبراءته من الادعاء الموجه إليه.

واليمين في اللغة تعني القسم أو الحلف، وقد سُمِّي الحلف يميناً؛ لأن العرب كانوا إذا تحالفوا ضرب كل واحد منهم يده اليمنى على يد صاحبه تأكيداً للعهد والالتزام[2]، واليمين في الاصطلاح هو توكيد الحكم بذكر اسم الله سبحانه وتعالى أو صفة من صفاته على وجهٍ مخصوص؛ وذلك لإثبات صدق المدعي أو نفي ادعاء الخصم عند عدم توفر دليل حاسم[3]. يتضح مما سبق أن اليمين هو قول يُستشهد فيه بالله سبحانه وتعالى لإثبات صدق المدعي أو نفي ادعاء الخصم، وذلك من خلال تأكيد الحكم بذكر اسم الله أو صفة من صفاته. ويُعدّ اليمين وسيلة إثبات يُلجأ إليها عندما يعجز المدعي عن تقديم البينة الكافية.

أما اليمين الحاسمة، فهي اليمين التي يوجهها أحد الخصوم إلى خصمه عندما يعجز عن تقديم دليل يثبت حقه، وذلك لحسم النزاع نهائياً. وفي هذه الحالة، يكون الخصم مطالباً بالحسم دون تردد، إذ يرجع الأمر إلى ضميره الإنساني وإيمانه عند أداء اليمين، نظراً لما يترتب عليها من آثار قانونية وأخلاقية.

---

[1]. زين الدين أبو الفرج، جامع العلوم والحكم، مكتبة الإيمان، مصر، 1900، ص226.

[2]. أحمد بن محمد الفيومي، المصباح المنير في غريب شرح الكبير، مكتبة لبنان، لبنان، 2009، ص681.

[3]. يحيى بن شرف النووي، روضة الطالبين وعمدة المفتين، الطبعة الثالثة، المكتب الإسلامي، لبنان، 1991، ص11.

وقد عرَّف المشرع الأردني اليمين الحاسمة في المادة (35) من قانون البينات الأردني، حيث نصت على أن: "اليمين الحاسمة هي التي يوجهها أحد المتداعين لخصمه ليحسم بها النزاع". وبالتالي، فإن اللجوء إلى اليمين الحاسمة يكون من قبل المدعي أو المدعى عليه، وعند أدائها يُعتبر النزاع منتهياً بين طرفي التقاضي، إذ لا يجوز الرجوع عنه، ويشترط في توجيه اليمين الحاسمة ما يلي:

1. أن يكون الشخص الموجهة إليه اليمين بالغًا وعاقلًا، وألا يكون مُكرهًا على حلفها.
2. أن تكون الدعوى صحيحة، وألا تخالف النظام العام أو الآداب العامة.[1]
3. أن يكون هنالك إنكار من أحد الخصوم ليتمكن الطرف الآخر من توجيه اليمين الحاسمة.
4. أن تكون اليمين شخصية، أي موجهة إلى الشخص ذاته وترتبط به أو توجه بناءً على علمه بالشيء موضوع النزاع.[2]
5. أن يتم طلب توجيه اليمين من أحد أطراف الدعوى، أو أن توجهها المحكمة من تلقاء نفسها عند الحاجة.[3]
6. أن تُحلف اليمين باستخدام لفظ الجلالة، وفي التطبيق العملي في المحاكم تُستخدم عبارة: أقسم بالله العظيم.
٧. أن يضع الحالف يده على القرآن الكريم أو الكتاب المقدس حسب ديانته، تعزيزًا للالتزام الأخلاقي والديني عند أدائها.

وبالعودة إلى موضوع الدراسة، فإننا نكون أمام فرضيتين: إما أن يكون الزوج هو المدعي والزوجة هي المدعى عليها، أو العكس.

---

[1]. المادة (2/55) من قانون البينات الأردني رقم (30) لسنة 1952 وتعديلاته، إذ نصت على "يجوز أن توجه اليمين الحاسمة في أي حالة كانت عليها الدعوى في كل نزاع إلا أنه لا يجوز توجيهها في واقعة ممنوعة بالقانون أو مخالفة للنظام العام والآداب".

[2]. المادة (1/55) من قانون البينات الأردني رقم (30) لسنة 1952 ، إذ نصت على "يجب أن تكون الواقعة التي ينصب عليها اليمين متعلقة بشخص من وجهت إليه اليمين، فإن كانت غير شخصية انصبت اليمين على مجرد علمه بها".

[3]. المادة (54) من قانون البينات الأردني رقم (30) لسنة 1952 وتعديلاته، إذ نصت على "لا يجوز تحليف اليمين إلا بناءً على طلب من الخصم او قرار من المحكمة".

فإذا كان الزوج هو المدعي، فإنه قد يعجز عن الحصول على إقرار المدعى عليها بوقوع الطلاق، كما قد لا يتمكن من إحضار شهود مجلس الطلاق، أو ربما لم يكن هنالك شهود أصلًا. في هذه الحالة، يحق له طلب تحليف المدعى عليها اليمين الحاسمة.

1. إذا وافقت الزوجة على أداء اليمين وحلفت بعدم وقوع الطلاق، تقرر المحكمة رد الدعوى.
2. لكن للمدعى عليها الحق في رد اليمين[1] إلى الزوج، وفي هذه الحالة:
3. إذا حلف الزوج بأن الطلاق قد وقع، تحكم المحكمة بصحة الطلاق.
4. إذا رفض حلف اليمين، تقرر المحكمة رد الدعوى بسبب نكوله عن الحلف.[2]

أما إذا كانت الزوجة هي المدعية، فإنها قد تكون قد تلقت الرسالة الإلكترونية المتضمنة صيغة الطلاق، فتتقدم بدعوى أمام محكمة الأحوال الشخصية لطلب تصديق الطلاق. وعند عجزها عن إثبات وقوع الطلاق، سواء من خلال إقرار الزوج أو إحضار شهود مجلس الطلاق، يمكنها طلب تحليف الزوج اليمين الحاسمة، أو قد تسألها المحكمة إن كانت ترغب في ذلك.

1. إذا وافقت الزوجة على توجيه اليمين للزوج، فإما أن يحلف بعدم وقوع الطلاق، فتُرد الدعوى، أو أن يرفض الحلف، فتصدر المحكمة حكمًا بصحة الطلاق بسبب نكوله عن اليمين.
2. وإذا ردّ الزوج اليمين عليها، وأدّت الزوجة اليمين بأن الطلاق قد وقع، تحكم المحكمة بصحة الطلاق، أما إذا رفضت حلف اليمين، فإنها تخسر الدعوى ويتم ردها.

وفي جميع الأحوال، يجب على المحكمة سؤال الخصم إن كان يرغب في تحليف خصمه اليمين، ولا يجوز رد الدعوى دون ذلك.[3]

ولا يجوز لمن وُجهت إليه اليمين أن ينيب شخصاً آخر[4] لحلفها، لأن اليمين الحاسمة تعتمد على ضمير الشخص ذاته ومدى التزامه الديني والأخلاقي.

---

[1]. المادة (57) من قانون البينات الأردني رقم (30) لسنة 1952 وتعديلاته إذ نصت على "يجوز لمن وجه إليه اليمين أن يردها على خصمه...".

[2]. المادة (60) من قانون البينات الأردني رقم (٣٠) لسنة ١٩٥٢وتعديلاته إذ نصت "كل من وجهت اليه اليمين فنكل عنها دون أن يردها على خصمه وكل من ردت عليه اليمين فنكل عنها خسر دعواه."

[3]. المادة (٥٤) من قانون البينات الأردني رقم (30) لسنة 1952 وتعديلاته، إذ نصت على "لا يجوز تحليف اليمين إلا بناءً على طلب من الخصم او قرار من المحكمة".

أما من يطلب توجيه اليمين، فيمكن أن يكون هو الخصم نفسه أو نائبه سواءً كان وكيلاً أو ولياً أو قيماً، كما يجوز توجيه اليمين للخصم الغائب، ويصدر الحكم الغيابي بحقه معلقًا على النكول عن اليمين عند اعتراضه على الحكم، وبذلك، تُعدّ اليمين الحاسمة وسيلة حاسمة للفصل في دعوى الطلاق الإلكتروني عندما يتعذر الإثبات بطرق أخرى.

المطلب الثاني

الموقف القانوني والقضائي من الطلاق الإلكتروني

قسَّم الباحث هذا المطلب إلى فرعين، تناول في الفرع الأول موقف القانون الأردني من الطلاق الإلكتروني، في حين تناول في الفرع الثاني موقف القضاء الأردني من الطلاق الإلكتروني وذلك على النحوالآتي :

الفرع الأول

موقف القانون الأردني من الطلاق الإلكتروني

لم ينص المشرع الأردني صراحة على إمكانية وقوع الطلاق إلكترونيًا، إلا أنه يلاحظ في نص المادة (83) من قانون الأحوال الشخصية الأردني ما يشير إلى ذلك، حيث جاء فيها:

1. يقع الطلاق باللفظ أو الكتابة وللعاجز عنهما بإشارته المعلومة.
2. لا يقع الطلاق بالكتابة إلا بالنية.

يتضح من هذا النص أنه يستوعب الطلاق الإلكتروني، حيث إن التفوه بعبارة الطلاق لفظًا قد يتم من خلال المكالمات الهاتفية أو الرسائل الصوتية، مما يشمل الوسائل الإلكترونية الحديثة. كما أن الطلاق الإلكتروني قد يقع كتابيًا عبر الرسائل النصية القصيرة (SMS)، أو البريد الإلكتروني، أو محادثات مواقع التواصل الاجتماعي، أو أية وسيلة أخرى يستطيع الزوج من خلالها التعبير عن إرادته في الطلاق.

ويدعم الباحث رأيه بالاستشهاد بالفتوى الشرعية الصادرة عن دائرة الفتاء الأردنية، والتي نصت على: "إن الطلاق عبر وسائل الاتصال الحديثة إما أن يكون باللفظ، وإما أن يكون بالكتابة، فإذا كان باللفظ؛ كأن يتصل الزوج بزوجته فيقول لها: أنتِ طالق، فهذا الطلاق يقع باتفاق الفقهاء، وهو بمثابة

[4] أشرنا في التعريف السابق إلى أن اليمين الحاسمة هي التي يوجهها أحد المتداعين لخصمه. فلا يجوز أن يحلفها شخص آخر غير الخصم نفسه، وذلك لأنها ترتبط بضمير الشخص المكلف بها ومسؤوليته القانونية والأخلاقية أمام الله والقضاء. فلا يمكن إنابة وكيل أو ممثل قانوني لحلفها؛ لأن جوهرها هو الاحتكام إلى صدق ونزاهة الخصم نفسه.

الخطاب مواجهة، أما الطلاق بالرسائل القصيرة عبر الهاتف الخلوي، أو البريد الإلكتروني فيأخذ حكم الطلاق بالكتابة الذي بحثه الفقهاء المتقدمون، وهو يقع عند جمهور الفقهاء، ولو مع القدرة على اللفظ بشرط أن تكون الكتابة مستبينة ومرسومة، وأن لا يكون الزوج مدهوشًا، أو مُكرها حال كتابة الرسالة".[1]"

والجدير بالذكر أنه يشترط فيمن يتولى القضاء الشرعي في الأردن أن تتوافر فيه عدة شروط[2]، ويلاحظ من الشروط السابقة أنه لم يَنُص المشرع الأردني في القانون على ضرورة إلمام القاضي الشرعي بالتكنولوجيا أو المهارات الرقمية. وكان من الأفضل أن يتضمن النص إلزام القاضي الشرعي بالتدريب على استخدام الحاسوب والتكنولوجيا الحديثة، تماشيًا مع التطورات المستمرة ودور التكنولوجيا المتزايد في قانون الأحوال الشخصية الأردني.

---

[1] فتوى من لجنة الإفتاء/ دائرة الإفتاء العام الأردنية بعدد 961، في 2010/11/30م. تم نشرها على موقع جريدة الرأي عبر شبكة الإنترنت، تاريخ الدخول إلى الموقع الإلكتروني: 2025/3/9، الساعة 7:00 مساءً يوم الأحد.
https://alrai.com/article/430585/%D9%81%D8%AA%D8%A7%D9%88%D9%89-%D9%88%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D9%81%D9%82%D9%87%D9%8A%D8%A9---%D8%A7%D9%84%D8%B7%D9%84%D8%A7%D9%82-%D8%B9%D8%A8%D8%B1-%D9%88%D8%B3%D8%A7%D8%A6%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%AF%D9%8A%D8%AB%D8%A9

[2] المادة (3) من قانون المعدل لقانون تشكيل المحاكم الشرعية رقم (11) لسنة 2023م إذ جاء فيها بما معناه أولاً "يشترط فيمن يتولى القضاء الشرعي أن يكون مسلماً أردنياً متمتعاً بالأهلية المدنية الكاملة". ثانيًا، يجب أن يكون قد أتم السابعة والعشرين من عمره ولم يتجاوز الخامسة والخمسين، وأن تتوافر فيه الشروط الصحية اللازمة. ثالثًا، يشترط أن يكون حاصلاً على شهادة جامعية في تخصص الفقه أو القضاء الشرعي بتقدير لا يقل عن جيد. رابعًا، يجب أن يكون قد تم تعيينه في ملاك دائرة قاضي القضاة في وظائف الفئة الأولى أو الثانية، وأن يكون قد مارس الأعمال الكتابية في المحاكم الشرعية لمدة لا تقل عن ثلاث سنوات بعد الحصول على الشهادة الجامعية الأولى أو الشهادة الجامعية الثانية، أو مدة لا تقل عن سنتين بعد الحصول على دبلوم معهد القضاء الشرعي أو الشهادة الجامعية الثالثة. خامسًا، ينبغي أن يجتاز بنجاح دورة تدريبية متخصصة في معهد القضاء الشرعي لا تقل مدتها عن مائة ساعة تدريبية، وفقاً لتعليمات يصدرها المجلس لهذه الغاية. وأخيرًا، يشترط أن يكون حَسَن السُمعة والسيرة والسلوك، وأن لا يكون قد حكم عليه في أي جناية (باستثناء الجرائم السياسية) أو بجنحة مخلة بالشرف، وأن لا يكون قد خضع لحكم تأديبي من محكمة أو مجلس تأديبي يتعلق بأمر مخل بالشرف، حتى وإن رد إليه اعتباره أو شمله عفو".

الفرع الثاني

موقف القضاء الأردني من الطلاق الإلكتروني

بعد الرجوع إلى القرارات القضائية الصادرة عن المحاكم الأردنية، تبين أن القضاء الأردني اعترف بصحة وقوع الطلاق الإلكتروني في بعض الحالات، إلا أن بعض القرارات القضائية لم تذكر الدليل الذي استندت إليه المحكمة في إصدار حكمها، مما يثير بعض التساؤلات حول وضوح الإجراءات المتبعة في هذا الشأن.

ففي قرار محكمة استئناف عمان الشرعية، ادعى المدعي أمام المحكمة الابتدائية بأن المدعى عليها زوجته شرعًا وقانونًا وقد طلقها عبر الهاتف المحمول، حيث قال لها: "روحي إلى بيت أهلك، أنت ما بتلزميني". وبعد الاطلاع على محضر الدعوى وإقرار المدعى عليه بالطلاق، قررت المحكمة إيقاع طلقة رجعية أولى. يتضح من هذا القرار أن المحكمة اعترفت بصحة الطلاق عبر الهاتف المحمول بعد التحقق من إقرار الزوج وتوافر النية عند تلفظ الزوج بألفاظ الطلاق التي جاءت بصيغة لفظية كنائية، حيث يشترط في الطلاق الكنائي توفر النية لإثباته.[1]

وفي قرار آخر لمحكمة استئناف عمان الشرعية، قضت المحكمة الابتدائية بثبوت الطلاق عبر رسالة نصية أرسلها المدعى عليه إلى هاتف المدعى عليها بقوله: "أنت طالق طالق طالق". وبعد الاطلاع على محضر الدعوى وسائر الأوراق المتعلقة بها، قررت المحكمة إيقاع الطلاق، مؤكدة أن المدعى عليه كان صاحيًا وواعياً وكان قاصداً الطلاق. ورغم الاعتراف بالطلاق الإلكتروني في هذا القرار، إلا أن المحكمة لم توضح الدليل الذي اعتمدته في إصدار حكمها.[2]

وجاء في قرار آخر صادر عن محكمة عمان الشرعية أنه: "أقامت المدعية دعوى إثبات طلاق ضد المدعى عليه، زوجها، والذي طلقها عن طريق إرسال رسالة نصية عبر تطبيق الواتساب إلى شقيقها، قال فيها: "أختك طالق". تلا ذلك تبادل رسالة بين المدعية والمدعى عليه، حيث سألته المدعية: هل نيتك الطلاق؟ فأجابها عبر الواتساب (بنعم، وعند رجوعي إلى الأردن سأسمعك إياها). وأكدت المحكمة أن المدعى عليه كان في حاله مُعتَبَرة شرعًا، واعيًا لما يقول وقاصدًا الطلاق. وبعد التدقيق والمداولة، حكمت المحكمة بوقوع الطلاق، حيث تبين لها أن الرسالة النصية صادرة من الزوج وبألفاظ صريحة، وعليه فإن

[1]. قرار محكمة استئناف عمان الشرعية رقم (1405) لسنة 2014 بتاريخ 2014/3/5 قرار قضائي غير منشور.

[2]. قرار محكمة استئناف عمان الشرعية رقم (4095) لسنة 2016 بتاريخ 2016/10/10 قرار قضائي غير منشور.

الطلاق واقع وتترتب عليه آثاره الشرعية"[1]، يتضح من هذا القرار أن المحكمة اعترفت بالطلاق الإلكتروني بعد التأكد من أن الرسالة النصية صادرة من الزوج، وأنه كان قاصدًا إيقاع الطلاق، إلا أن المحكمة لم توضح الدليل الذي اعتمدته في إصدار حكمها.

وفي قرار آخر صادر عن محكمة استئناف عمان الشرعية، جاء فيه: "ادعت المدعية بأن المدعى عليه، زوجها الداخل بها شرعًا وقانونًا، قد طلقها عبر الهاتف المحمول بقوله لها: 'أنت طالق'. ولدى تدقيق أوراق الدعوى وبعد المداولة، تبين أن المدعية عجزت عن إثبات دعواها ولحلف المدعى عليه اليمين الحاسمة على نفيه الطلاق المدعى به من المدعية، لذلك قرر رد الدعوى وعدم تصديق الطلاق"[2]. يتبين من هذا القرار أن محكمة الموضوع ردت دعوى الطلاق لعجز المدعية عن إثبات ادعائها، ولحلف المدعى عليه اليمين الحاسمة على عدم صدور الطلاق عبر الهاتف المحمول.

ويتفق الباحث مع القضاء الأردني في الاعتراف بالطلاق الإلكتروني وقبوله، ولكنه يرى أنه كان من الأفضل أن يَنُص المشرع الأردني على شرط إيقاع الطلاق عبر المحكمة الإلكترونية. هذه المحكمة تمثل حيزًا افتراضيًا يتم فيه النظر في المسائل القانونية، بما في ذلك الطلاق، بحضور قضاة مختصين ذوي كفاءة تقنية[3]. ومن أبرز ميزات هذه المحكمة التحقق من هوية الأطراف من خلال التوقيع الإلكتروني والاسم الشخصي وكلمة المرور. وبذلك، يمكن للقضاة النظر في الدعاوى والفصل فيها إلكترونيًا، مما يساهم في التخلص من النظام الورقي ويعزز من كفاءة وسرعة الإجراءات القضائية.[4]

ويسهم وجود المحكمة الإلكترونية في تقليص الأعباء المترتبة على المحاكم الشرعية التقليدية، حيث تسهل عملية تدقيق الدعاوى والفصل فيها دون الحاجة إلى حضور الأطراف. كما توفر المحكمة الإلكترونية فريقًا من الخبراء الفنيين المتخصصين القادرين على فحص الرسائل والأصوات والمستندات المرسلة والمستقبلة بدقة. بالإضافة إلى ذلك، تساعد المحكمة الافتراضية في ضمان صحة الطلاق من

---

[1]. قرار محكمة عمان الشرعية رقم (3973) لسنة 2016 بتاريخ 2016/10/20 قرار قضائي غير منشور.

[2]. قرار محكمة استئناف عمان الشرعية رقم (1962) لسنة 2014 بتاريخ 2014/4/6 قرار قضائي غير منشور.

[3]. عبد العزيز بن سعد الغانم، المحكمة الإلكترونية دراسة تأصيلية مقارنة، دار جامعة نايف للنشر، السعودية، 2017، ص10 وما بعدها.

[4]. صفاء اوتاني، المحكمة الإلكترونية المفهوم والتطبيق، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد1، 2012، ص170.

خلال التحقق من هوية الأطراف عبر بصمة واسم شخصي وكلمة مرور، مما يقلل من احتمال وقوع الطلاق تحت تأثير الغضب أو السُكر.[1]

الخاتمة

يُعدُ الطلاق الإلكتروني من المسائل المستحدثة التي أفرزها التطور التكنولوجي، ما يفرض على الأنظمة القانونية التكيف معه لضمان عدم تعارضه مع المبادئ الشرعية والقانونية، وقد تناولت هذه الدراسة مفهوم الطلاق الإلكتروني ومدى مشروعيته وإمكانية إثباته في ظل قانون الأحوال الشخصية الأردني، ويبقى دور المُشرِع والقضاء أساسياً في وضع الأطر القانونية الكفيلة بضبط هذا النوع من الطلاق، بما يحقق العدالة ويحفظ استقرار الأسرة.

أولاً: النتائج

1. الطلاق الإلكتروني قد يُستخدمُ بغير تروٍ، مما يؤدي إلى تزايد حالات الطلاق دون وعي بتبعاته القانونية والاجتماعية.
2. لا تَشترِطُ معايير تعيين القضاة في الأردن الإلمام بالتقنيات الإلكترونية، رغم أن بعض القضايا، مثل الطلاق الإلكتروني، تتطلب فهماً دقيقاً لهذا المجال.
3. قد يتعرض حساب الزوج على منصات التواصل الاجتماعي للاختراق أو يتم انتحال شخصيته باستخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي، مما قد يؤدي إلى إرسال رسالة طلاق غير صادرة عنه فعلياً.
4. تساهم المحكمة الافتراضية في الطلاق الإلكتروني في تسريع الإجراءات القضائية، وتسهيل تدقيق الأدلة، وضمان دقة الطلاق من خلال التحقق من هوية الأطراف، مما يعزز كفاءة النظام القضائي.

ثانياً: التوصيات

1. تعزيز دور المؤسسات الدينية والاجتماعية والمحاكم الشرعية في نشر الوعي حول مخاطر التسرع في الطلاق الإلكتروني، ووضع برامج توعوية للحد من انتشاره وضمان استقرار الأسرة.
2. أقترح إدراج شرط الإلمام بالتقنيات الإلكترونية عند تعيين القضاة الشرعيين، أو إلزامهم بحضور دورات تدريبية متخصصة في التعامل مع القضايا الإلكترونية لضمان دقة الأحكام وسلامة الإجراءات.

[1]. أسيل نبيل سعدون، أحكام الطلاق الإلكتروني، رسالة منشورة أُعدت لمتطلبات نيل درجة الدبلوم العالي في القانون الخاص الأحوال الشخصية، جامعة الموصل، 2020، ص85.

3. أقترح اعتماد وسائل تحقق إضافية لضمان صحة الطلاق الإلكتروني، مثل اشتراط التوقيع الإلكتروني المعتمد، أو إلزام الزوج بالحضور شخصيًا أمام المحكمة الشرعية في حال كان مقيمًا في الأردن، أو توثيق الطلاق رسميًا لدى السفارة الأردنية في بلد إقامته إذا كان خارج الأردن، وذلك لحماية الحقوق الشرعية للطرفين ومنع أي تلاعب أو تزوير.
4. أقترح على المُشرِع الأردني إنشاء المحكمة الإلكترونية لما لها من أثر إيجابي في تسهيل الإجراءات القضائية، توفير الأموال، والحد من عمليات التزوير، مما يعزز كفاءة النظام القضائي ويضمن حقوق الأطراف بشكل أسرع وأكثر دقة.

بيان تضارب المصالح

يُقرُ جميع المؤلفين أنه ليس لديهم أي تضارب في المصالح.

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: المصادر

1. القرآن الكريم.
2. إبراهيم بن محمد بن عبد الله، المبدع في شرح المقنع، دار الكتب العلمية، لبنان، 1997.
3. أبو الوليد محمد بن أحمد القرطبي، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، دار ابن حزم، لبنان، 2014.
4. أبو عمر يوسف بن عبد الله النمري، الكافي في فقه أهل المدينة المالكي، دار الكتب العلمية، العراق، 1998.
5. أبو محمد علي بن أحمد بن حزم الأندلسي، المحلى بالآثار في الفقه الإسلامي، دار الفكر، لبنان، 1988.
6. أحمد بن غنيم النفراوي، الفواكه الدواني على شرح رسالة ابن أبي زيد القيرواني، مطبعة مصطفى بابا الحلبي، القاهرة، 1955.
7. أحمد بن محمد الفيومي، المصباح المنير في غريب شرح الكبير، مكتبة لبنان، لبنان، 2009.
8. أحمد بن محمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحفة المحتاج في شرح المنهاج، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، 2006.
9. الإمام الغزالي، الوجيز في الفقه الشافعي، مطبعة الآداب والمؤيد، مصر، 1317هـ.
10. زين الدين أبو الفرج، جامع العلوم والحكم، مكتبة الإيمان، مصر، 1900.
11. علي حيدر خواجة أمين أفندي، دُرر الحكام في شرح مجلة الأحكام، دار الجيل، لبنان، 1991.
12. فتوى من لجنة الإفتاء/ دائرة الإفتاء العام الأردنية بعدد 961، في 2010/11/30م.
13. لجنة علماء برئاسة نظام الدين البلخي، الفتاوى الهندية، المكتبة الشاملة، مكتبة إلكترونية افتراضية، 1310هـ.
14. محمد العربي القروي، الخلاصة الفقهية على مذهب السادة المالكية، دار الكتب العلمية، لبنان، 1979.
15. محمد بن صالح العثيمين، شرح الممتع على زاد المستقنع، دار ابن الجوزي، الرياض، 2008.
16. منصور بن يونس البهوتي، شرح منتهى الإرادات، عالم الكتب، السعودية، 1993.
17. يحيى بن شرف النووي، روضة الطالبين وعمدة المفتين، الطبعة الثالثة، المكتب الإسلامي، لبنان، 1991.

18. قانون الأحوال الشخصية الأردني رقم (15) لسنة 2019م وتعديلاته.
19. قانون البينات الأردني رقم (30) لسنة 1952م وتعديلاته.
20. القانون المدني الأردني رقم (43) لسنة 1976م وتعديلاته.
21. قانون المعاملات الإلكترونية الأردني رقم (15) لسنة 2015م وتعديلاته.
22. قانون معدل لقانون تشكيل المحاكم الشرعية رقم (11) لسنة 2023م.

ثانياً: قائمة المراجع

أولاً: الكتب

1. أحمد بن فارس القزويني، مجمل اللغة لابن فارس، مؤسسة الرسالة، لبنان، 1986.
2. أحمد مختار عبد الحميد، معجم اللغة العربية المعاصرة، عالم الكتب، القاهرة، 2008.
3. أنيس منصور المنصور، شرح قانون البينات الأردني وفقاً لآخر التعديلات، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.
4. شمس الدين محمد الشربيني، مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، دار الكتب العلمية، العراق، 1994.
5. عايد كمال، تكنولوجيا الإعلام والاتصال وتأثيراتها على قيم المجتمع الجزائري، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى جامعة تلمسان، الجزائر، 2017.
6. عباس العبودي، شرح قانون البينات، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠٠٥20052005.
7. عبد الرحمن بن محمد بن سليمان، مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر، دار إحياء التراث العربي، لبنان، 2016.
8. عبد العزيز بن سعد الغانم، المحكمة الإلكترونية دراسة تأصيلية مقارنة، دار جامعة نايف للنشر، السعودية، 2017.
9. عبد الفتاح بيومي حجازي، إثبات المعلومات الإلكترونية عبر الإنترنت، دار الفكر الجامعي، مصر، 2009.
10. علي حسن علي، مباحث في الأحوال الشخصية، دار الكتب والوثائق، بغداد، 2011.
11. محمد بن مكرم بن منظور الأنصاري، لسان العرب، دار صادر، لبنان، 2003.
12. محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، القاموس المحيط، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1980.
13. محمد مرتضى الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، مطبعة الكويت، الكويت، 2006.

14. مصطفى أحمد أبو عمرو، الإثبات في المواد المدنية والتجارية، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2011.

ثانياً: الرسائل الجامعية

1. عباس العبودي، التعاقد عن طريق وسائل الاتصال الفوري وحجيتها في الإثبات المهني، أطروحة دكتوراه منشورة، جامعة بغداد، العراق، 1994.
2. عايد كمال، تكنولوجيا الإعلام والاتصال وتأثيراتها على قيم المجتمع الجزائري، أطروحة دكتوراه منشورة، جامعة تلمسان، الجزائر، 2017.
3. أسيل نبيل سعدون، أحكام الطلاق الإلكتروني، رسالة منشورة، أعدت لمتطلبات نيل درجة الدبلوم العالي في القانون الخاص الأحوال الشخصية، جامعة الموصل، العراق، 2020.

ثالثاً: الأبحاث المُحَكَمَة

1. آمنة محمود شيت خطاب، الطلاق الإلكتروني بين الشريعة والقانون، مجلة العلوم الإسلامية، الجامعة العراقية، العدد9، 2015.
2. حميد سلطان علي الخالدي، الطلاق الإلكتروني، بحث منشور في مجلة دراسات قانونية، العدد35، 2013، ص93.
3. صفاء اوتاني، المحكمة الإلكترونية المفهوم والتطبيق، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد1، 2012.
4. طه نادي درويش حسين، الطلاق الإلكتروني أحكامه والآثار المترتبة عليه، مجلة الشريعة والقانون، جامعة الأزهر، العدد41، 2023.
5. عمر طه خليل السامرائي، الطلاق الإلكتروني في ضوء الفقه الإسلامي وقانون الأحوال الشخصية العراقي، مجلة كلية التراث الجامعة، جامعة التراث، العدد30، 2020.

رابعاً: الأحكام القضائية

1. قرار محكمة استئناف عمان الشرعية رقم (1405) لسنة 2014 بتاريخ 2014/3/5 قرار قضائي غير منشور.
2. قرار محكمة استئناف عمان الشرعية رقم (1961) لسنة 2014 بتاريخ 2014/4/6 قرار قضائي غير منشور.

3. قرار محكمة استئناف عمان الشرعية رقم (4095) لسنة 2016 بتاريخ 2016/10/10 قرار قضائي غير منشور.
4. قرار محكمة عمان الشرعية رقم (3973) لسنة 2016 بتاريخ 2016/10/20 قرار قضائي غير منشور.

خامساً: المواقع الإلكترونية

1. علي أبو البصل، الطلاق الإلكتروني في الفقه الإسلامي، مقال إلكتروني منشور في الموسوعة القانونية الشاملة بتاريخ 2020،
https://www.universal-legal-encyclopedia.com/2020/04/blog-post_35.html?m=1
2. موقع جريدة الرأي، فتاوى وقرارات فقهية– الطلاق عبر وسائل الاتصالات الحديثة، مقال إلكتروني منشور بتاريخ 2010،
https://alrai.com/article/430585/%D9%81%D8%AA%D8%A7%D9%88%D9%89-%D9%88%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D9%81%D9%82%D9%87%D9%8A%D8%A9---%D8%A7%D9%84%D8%B7%D9%84%D8%A7%D9%82-%D8%B9%D8%A8%D8%B1-%D9%88%D8%B3%D8%A7%D8%A6%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%AF%D9%8A%D8%AB%D8%A9